الحاجة إلى تفعيل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية -بالإشارة إلى حالة السودان-

(Activating the governance of the Shari'a supervisory bodies (with reference to the case of Sudan

جوادي سميرة

جامعة ورقلة–الجزائر

s.djouadi24@gmail.com

Received: 20/08/2019 Accepted: 13/12/2019 Published: 25/12/2019

ملخص:

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بصفة أساسية بوجود عنصر الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، كما يعد الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية لدى المؤسسات المالية الإسلامية شرطا أساسيا لنجاح ومصداقية ومشروعية معاملاتها وأنشطتها، وتعبر الحوكمة الشرعية عن الإجراءات والمعايير التي تزيد من فعالية الرقابة الشرعية لدى هذه المؤسسات سواء من ناحية الرقابة والياتها أو طريقة إظهارها للأطراف ذات العلاقة، لذا وبالتالي فان الغرض الأساسي في إطار تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية ضمان استمرار التقيد بالشريعة الإسلامية في جميع الأوقات وعلى كل المستويات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة الشرعية، هيئات الرقابة الشرعية، الصناعة المالية الإسلامية، التدقيق الشرعي .

تصنيف JEL: G39, G34.

Abstract:

The Islamic financial industry is characterized primarily by the presence of Sharia supervision and Shari'a auditing. Compliance with Shari'ah principles in Islamic financial institutions is the prerequisite for the success, credibility and legality of transactions and activities. Shari'a governance reflects procedures and standards that increase the effectiveness of Shari'a supervision in these institutions. And therefore the primary purpose within the framework of the application of the governance of Shari'ah Supervisory Bodies is to ensure that Islamic Shari'ah compliance is maintained at all times and at all levels.

Keywords: governance, sharia governance, sharia supervisory authorities, Islamic Financial Industry, Sharia Auditing .

Jel Classification Codes: G39, G34.

*المؤلف المرسل: جوادي سميرة، الإيميل المهني: djouadi.samira@univ-ouargla.dz

1. مقدمة:

مع انتشار ونمو المؤسسات المالية الإسلامية واستحواذها على جزء مهم من حجم الاستثمارات العالمية كان لابد من إيجاد نظام يحكم ويضبط مدى توافق العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، لذا اهتمت السلطات الرقابية في العديد من الدول الإسلامية بموضوع حوكمة هيئات الرقابة الشرعية ومن بين هذه الهيئات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لما لهذا الموضوع من أهمية في تعزيز ثقة المتعاملين مع هذه المؤسسات والتأكيد على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وعملياتها. ففشل المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق هذا الالتزام يعرضها لمخاطر كبيرة تؤدي بها في النهاية إلى انهيار المؤسسة المالية ككل ليمتد الضرر إلى باقي المؤسسات نتيجة غياب الثقة، وبالتالي فان حوكمة هيئات الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة كركيزة أساسية للاستقرار المالي. وعليه تندرج

إشكالية البحث:

ما مدى إمكانية تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية لتفعيل نشاط المؤسسات المالية الإسلامية بما يتو افق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما الذي يضيفه تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية؟
- إلى ماذا تهدف حوكمة هيئات الرقابة الشرعية؟

فرضيات الدراسة:

- يلعب نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية دورا محوريا في تفعيل الأداء.
- تهدف حوكمة هيئات الرقابة الشرعية إلى تعزيز الدور الرقابي لهذه الهيئات.

أهمية الدراسة:

نرمي من خلال الورقة البحثية إلى تبيان اهمية تطبيق نظم الحوكمة وحوكمة الالتزام الشرعي في ضبط نشاط وتفعيل اداء المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق وأ حكام الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على اهمية خصائص وقواعد الحوكمة الهادفة إلى ضبط النظم والاسس واخلاقيات الاعمال بالمؤسسات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

- التطرق لمفهوم نظم الحوكمة وركائزها؛
- تبيان اثر حوكمة هيئات الرقابة الشرعية؛
- تبيان اثر نظم الحوكمة في تفعيل اداء هيئات الرقابة الشرعية.

منهجية الدراسة:

قصد تسليط الضوء على مفهوم نظام الحوكمة وحوكمة هيئات الرقابة الشرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وتحليل كيفية تطبيق نظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.

2. مفهوم ومرتكزات الحوكمة

ارتبط مفهوم الحوكمة أولا بنظرية الوكالة Agency theory وتبعها نظرية أصحاب المصالح Stakeholder theory والتي برزت بسبب قصور نظرية الوكالة عن معالجة مشكلة تضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المالكين، والتي كان من أهم طروحاتها لحل هذه المشكلة زيادة الاهتمام بسن مجموعة من القوانين والإرشادات التي تحمي مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة وذلك من الخصائص المهمة في الحوكمة. لتليها فيما بعد نظرية الإشراف Stewardship theory، والمتمثلة في الرقابة على تحديد المسؤوليات وفصل المهام، الأمر الذي يضمن عدم تضارب المصالح لتحقيق النزاهة والشفافية.

1.2 تعريف الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح Corporate Gouvernance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح المتفق عليها هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD , 2004) The Organisation for Economic Co-operation and Développement أنها: ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال (Freeland, C. ,2007)، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها (بريش، 2006، ص 03)

وتعرفها **لجنة كادبوري:** في تقريرها عن الجوانب المالية لحوكمة الشركات عام 1991 أنها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الشركات، ويهد ذلك النظام الى تحقيق التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين "(الربيعي وراضي، 2011، ص 77)

الشكل رقم (01): يوضح الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

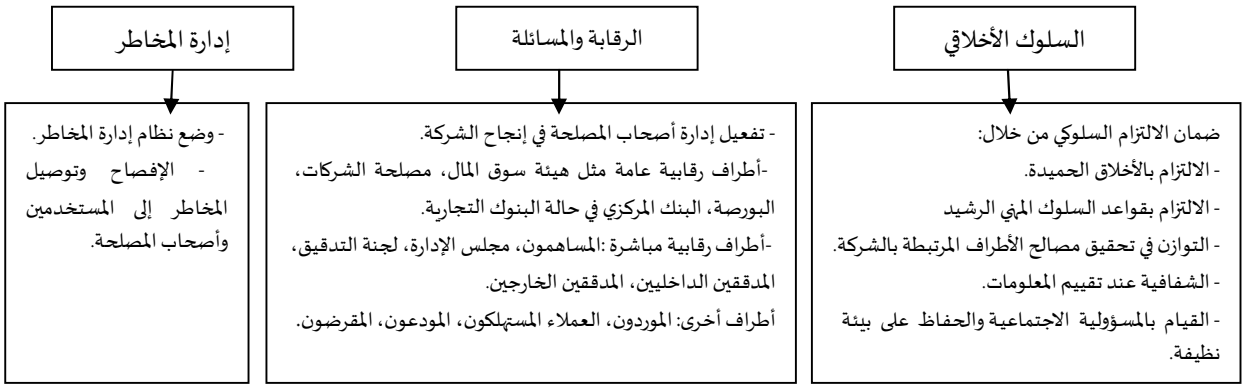

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 47.

2.2 مبادئ الحوكمة

يلخص الجدول رقم (01) مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن كل من الهيئات الدولية والإسلامية

الجدول رقم (01): مبادئ حوكمة المؤسسات

مبادئ حوكمة المؤسسات	مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية
✓ حقوق حملة الأسهم	✓ حقوق حملة الأسهم
✓ معاملة عادلة لحملة الأسهم	✓ معاملة عادلة لحملة الأسهم
✓ دورأصحاب المصالح	✓ دور أصحاب المصالح
✓ الإفصاح والشفافية	✓ الإفصاح والشفافية
✓ مسؤوليات مجلس الإدارة	✓ مسؤوليات مجلس الإدارة
	✓ مسؤوليات الهيئات الشرعية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، سابك لدراسات الاسواق المالية الإسلامية، 2016.

3. حوكمة هيئات الرقابة الشرعية

ان اهم مايميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية انظلاقا من قواعد أخلاقية وأبعاد عقائدية يصعب تجاوزها، وتعد هذه الأبعاد صمام أمان لتنفيذ مقتضيات الحوكمة في المؤسسات المالية وتعتمد الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على معايير الحوكمة التقليدية المتعلقة بالجوانب المالية والادارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والافصاح مع مراعاة الخصوصية الإسلامية لهذه المؤسسات، وفي نفس الوقت تعتمد على المعايير الشرعية من حيث توافق أنشطة المؤسسات مع الأحكام الشرعية.

1.3 مفهوم هيئة الرقابة الشرعية

1.1.3 تعريف الرقابة الشرعية

تعرف الرقابة الشرعية بشكل عام بأنها النظر في عمليات المؤسسات المالية وقاية لها من المخالفات الشرعية (بن عوالي، 2018، ص 95) . وقد بين معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ماهية الرقابة الشرعية وما تتضمنه من أعمال، حيث نص على أن الرقابة الشرعية هي: عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي (IFSB , 2009, p 37) .

أما هيئة الرقابة الشرعية فقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (**IFSB**) بأنها كيان متخصص تعينه مؤسسة خدمات مالية إسلامية للقيام بمهام الإشراف على نظم الضوابط الشرعية وتطبيقاتها. (IFSB , 2009, p 37) ، فهي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

2.1.3 مهام هيئة الرقابة الشرعية:

- تقديم حلول واقتراحات ممكنة لمشكلة المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتحكم بالتخلص من الفوائد الربوية التي نتجت عن الخطاء والمخالفات الشرعية؛
- اعتماد اللوائح والأنظمة والعقود النمطية حيث تقوم الهيئة الشرعية بمراجعة الأنظمة واللوائح بما في ذلك النظام الأساسي واعتماد الجوانب الشرعية في تلك اللوائح والأنظمة؛

- إن تقوم هيئة الرقابة بمتابعة أعمال وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية وإبداء الرأي في المنتجات التي يطرحها المصرف أو المؤسسة المالية، من خلال التدقيق الشرعي الداخلي ومنع وقوع الأخطاء الشرعية والمخالفات الشرعية والعمل على تصحيح الأخطاء؛
- إصدار التقارير حسب ما تقتضيه أنظمة المؤسسة ومنها تقديم التقرير السنوي حيث تبين الهيئة الشرعية رأيها في المعاملات التي أجرتها المؤسسة المالية ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها مع التأكيد على أن قدرة الرقابة الشرعية وقوتها على التنفيذ مرتبط باستقلالية الهيئة وشخصية أعضائها.

3.1.3 الانتقادات الموجهة لهيئات الرقابة الشرعية:

تعتبر هيئات الرقابة الشرعية صمام الأمان لسلامة العمل المصرفي الإسلامي وتجسد مهامها أهم الفروقات بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية، إلا أن الانتقادات الموجهة لهذه الهيئات كثيرة بسبب عدم الاستقلالية في اختيار وتعيين أعضاء الهيئات إضافة إلى تضارب المصالح ووجود ارتباطات وظيفية أو خدمية مع المؤسسة، بالإضافة إلى احتكار أعضاء هيئات الرقابة الشرعية لأغلب وظائف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية على كل المستويات الإقليمية والعالمية وقد أكد على ذلك التقرير الصادر من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع BDO للاستشارات المالية في الأردن حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الذي بين أن أعضاء هيئات الرقابة الشرعية الـ 20 الأوائل يشكلون 3% من المجموع الكلي البالغ عددهم 321 عضوا يشغلون 708 منصبا في الهيئات من أصل 1767 منصبا أي ما نسبته 40% من خلال تواجدهم في 26 دولة من أصل 40 دولة. وتتلخص أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- احتكار عدد محدود من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية لنسبة كبيرة من الوظائف المتاحة في الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- عدم استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية عن مجالس الإدارات في هذه المصارف؛
- تساهل الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية مع إدارات هذه المصارف؛
- عدم تخصيص أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ما يكفي من الوقت والجهد لكل مؤسسة مالية يقدمون لها خدماتهم؛
- عدم وجود منهجية في إصدار الفتاوى من ذلك عدم وجود لائحة تبين طريقة إصدار الحكم الشرعي، وعدم وجود منهجية في إصدار صيغة القرارات وإصدار الفتاوى بالتمرير، والقياس على منتجات أجيزت وهي محل إشكال. (البشير، ص 523)

2.3 مفهوم ودو افع حوكمة هيئات الرقابة الشرعية

1.2.3 مفهوم حوكمة الهيئات الرقابة الشرعية

تعبر حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في مجمل النظم التي تبين علاقة الهيئة الشرعية بالمؤسسة المالية (مجلس الإدارة، الهيئة العمومية للمؤسسة، الإدارة التنفيذية) من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومدى التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن سلامة تطبيق المؤسسة للفتوى والإجراءات اللازمة لسلامة التطبيق (الاسرج، ص 06) وقد أولت الهيئات والمنظمات الإسلامية الدولية أهمية كبرى لموضوع الحوكمة ومن هذه الهيئات(السرطاوي، 2012، ص 02)

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا؛
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين؛

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين؛
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني – البحرين.

وتعمل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية على:(الأسرج، ص05)

- توفر الحوكمة للرقابة الشرعية الأدوات التي تحتاجها لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ قرارات صائبة؛
- زيادة الشفافية وانتظام التقارير المالية نتيجة وجود إجراءات محاسبية مطورة وأنظمة سيطرة داخلية قوية؛
- قابلية أنشطة الرقابة الشرعية للمساءلة التي تتخذها؛
- تحسين اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم على الفاعلية والمهنية؛
- تحسين إدارة المخاطر وتقليص تكاليف رأس المال وبالتالي تحقيق النمو والاستقرار؛

2.2.3 دو افع الحاجة إلى حوكمة هيئات الرقابة الشرعية

تنبع الحاجة والضرورة لتطبيق الحوكمة في هيئات الرقابة الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من:

- استفادت بعض المؤسسات المالية من الفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية والتي اتسمت بمراعاة واقع معين وظروف خاصة ووفت ذلك لصالحها ولصالح أصحاب حقوق الملكية فيها؛
- غياب الشفافية الكاملة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها فالعميل لا تتيح له قواعد العمل في المصرف الاطلاع على الاختيارات الفقهية الأخرى التي لم ترجحها الهيئة وحجة المصرف في ذلك أن الأمر يعود للهيئة الشرعية وهو مبين في العقود التي يوقع عليها العميل ومعلوم انه ليس كل عميل بإمكانه قراءة العقد والتعرف على تفاصيله، كما أن الخبير بهذه العقود يدرك أنها تصاغ صياغة في الغالب ما تجعل الشروط دائما تصب في صالح المؤسسة، وأن العميل تحت سلطان الحاجة يوافق على ما يعرض عليه تلقائيا.
- تعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها، والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم على الفاعلية والمهنية، ومن شأن ممارسات أدوات الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية أن تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك من الفساد وإساءة استغلال المنصب.
- ينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذلك تحسين إدارة المخاطر، وتقليص تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو. وهناك نوعان من المحركات للإصلاح من وراء تطبيق الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار، أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث المؤسسات المالية عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

3.3 قواعد الحوكمة الشرعية

إن المشاكل التي تعترض النشاط البنكي بتطبيق الشريعة تعالج على مستوى كل بنك من خلال دعاوي دينية متنوعة: لجنة الشريعة، المفتشين، المرشدين الدينين، المجلس العام الإسلامي و دعاوي فيدرالية مختلفة (المجلس الإسلامي الأعلى،

جامعة الأزهر بالقاهرة) تظهر خلافات محتملة ما بين تفسيرات القانون، فالشريعة (خصوصا الربا) عند تطبيقها في العمل المصرفي يختلف قراءتها في الزمان والمكان حسب تيارات الفكر الإسلامي خصوصا (محافظ، عصري)

وفي نفس السياق فإنه تم إنشاء ثلاث منظمات دولية حتى يتم تنسيق التطبيقات البنكية الإسلامية : AAOIFI منظمة محاسبة ورقابة مؤسسة مالية إسلامية المؤسسة سنة 1991 بالبحرينIFSB الخدمات المالية الإسلامية التي تأسست سنة 2002 من طرف عدة دول إسلامية و ذلك للبحث عن طرق إدماج التمويل الإسلامي في التمويل الدولي، وIIFM السوق المالي الإسلامي الدولي الذي أنشأ سنة 2002 بالبحرين بهدف إيجاد ميكانيزمات جديدة وأدوات سوف تتوافق مع الشريعة و كذا التطور السريع للبنك الإسلامي. هذا على مستوى الإقليمي أما على المستوى الدولي فإن FMI أصدر عدة مرات تعليمات للبنوك الإسلامية حتى تتماشى معاييرها المحاسبية و الخاصة بالحيطة والحذر مع تعليمات بازل1 و 2 و لجنة IAS/IFRS. (الناهض وصوالحي، 2018، ص 111)

ويتم ضبط الحوكمة الشرعية من خلال (بوهراوة وبوكروشة، 2015، ص 110):

- الرقابة الشرعية المركزية: بأن يكون هناك جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية يقوم بفحص مدى التزام المؤسسة بأحكام الشرعة الإسلامية ومدى توافق إطار حوكمتها الشرعي مع القوانين والتعليمات ذات الصلة
- الرقابة الشرعية الداخلية: بأن يكون للمؤسسة جهاز رقابة شرعي داخلي يتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية والكشف عن أي انحرافات أو مخالفات وقعت مع الإبلاغ عنها على الفور
- الرقابة الشرعية الخارجية: بأن يكون هناك جهاز شرعي خارجي مستقل تتعاقد معه المؤسسة لفحص مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية مع تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة حول مدى التزام المؤسسة بذلك

4.3 النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

يمكن تصنيف الأشكال الهيكلية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاثة هياكل رئيسة هي

- مركزية سلطات الحوكمة الشرعية، وذلك في البلدان التي تمتلك هيئة مركزية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه الدول ماليزيا وإندونيسيا وسوريا.
- الهيكل التنظيمي الذاتي للحوكمة الشرعية، وفيه يعمل مبدأ عدم التدخل، وذلك في البلدان التي تتخذ القرارات الشرعية فيها على مستوى المؤسسات المالية مع عدم تحديد السلطة النهائية المقررة، وهذا موجود في معظم دول الخليج وشمال إفريقيا، والدول الغربية المتبنية للمالية الإسلامية .والجدير بالذكر أن معظم المنضوين تحت هذا الهيكل يعتمدون في تطبيقهم للحوكمة إما على معايير مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو معيار الحوكمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- الهيئة الشرعية المركزية الخالصة، وتسمى أيضا الهيكل الهجين، وذلك في البلدان التي لديها هيئة شرعية مركزية، ولكنها مقتصرة على المصارف المركزية وحدها ولا تتدخل في شؤون المصارف الإسلامية الأخرى، غير أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بتقديم تقرير عن جهودها في الالتزام الشرعية للسلطات المركزية.

5.3 مقومات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية

1.5.3 مقومات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية:

ونوجزها في النقاط التالية:

- مدى قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية؛
- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري لهيئات الرقابة الشرعية؛

فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات لتداول قرارات الهيئة الشرعية(بن عمارة وعطية، ص: 108):

2.5.3 متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية

- يعد مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم؛
- وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء هيئات الرقابة الشرعية؛
- التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة في الالتزام بالقوانين والمصالح ذات الصلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ممارسة جميع مهامه؛
- يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية ولديهم القدرة على المنافسة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية وتقديم آراء شرعية صحيحة؛
- العمل على إصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح؛
- تفويض كافة الصلاحيات لهيئة الرقابة الشرعية لممارسة مهامها من خلال الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية والتأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية؛
- ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد لكافة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- توفير المؤشرات اللازمة لتطبيق الرقابة والمساءلة في عمليات وقرارات هيئات الرقابة الشرعية (بن عمارة وعطية، ص: 110)؛

6.3 تعزيز حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المبادئ الإرشادية لنظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كإطار عملي لأفضل الممارسات التي يجب على هيئات الرقابة الشرعية القيام بها، وقد تم إصدار إطار العمل القانوني بشكل رسمي في أكتوبر 2010 من طرف المصرف المركزي الماليزي ليصبح ساري المفعول في جانفي 2011، والهادف إلى تأسيس بنية تحتية لحوكمة الرقابة الشرعية، وانطلاقا من نموذج إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، فان متطلبات عمل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تستوجب مايلي (الاسرج، ص: 08):

- يعد مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والمخاطر المتعلقة بتلك المخاطر؛
- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية؛

- يعد الطاقم الإداري مسؤولا عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية لضمان توافق المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- يتوجب على المؤسسة أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة؛
- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية، وان تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

الجدول رقم (02): إستراتيجية عمل حوكمة الهيئات الشرعية

التقييم الأساسي	الانتشاروالتعليم	تطـويروتأسـيس آليـات حوكمـة الرقابة الشرعية	بناء القدرات والتطبيق والمتابعة
- تقييم فشل حوكمة الرقابة الشرعية، والتحديات، والفرص،..إلخ. - تقييم معايير الدولة مقارنةً بأفضل الممارسات الدولية. - مبادئ الخطوط الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والو اقع المحلي.	- تحديد الأطراف المعنية بحوكمة الرقابة الشرعية. - بناء الوعي :قادة الأعمال، صناع السياسة، المجتمع. - تحفيز طلباً جماهيرياً أوسع على الإصلاح. - حملات تعليم عامة.	- تطوير لوائح الحوكمة وآليات رقابة داخلية. - تشجيع أنشطة الرقابة الشرعية. - تحسين الأطر التنظيمية والتنفيذية. - إنشاء شبكات حوكمة رشيدة تشتمل على هيئات تنظيمية، وقادة أعمال، ومنظمات، وغيرها من جماعات المجتمع المدني.	- برامج تدريب على حوكمة الرقابة الشرعية. - تأسيس معاهد لإعداد القائمين على أنشطة الرقابة الشرعية. - إنشاء نظم تقييم حوكمة الرقابة الشرعية. - تدريب أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ومساعديهم. - تطبيق قانوني ومؤسسي أوسع.

المصدر: حسين عبد المطلب الاسرج، نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، 2014، ص: 53.

4. دراسة حالة السودان في تطبيق حوكمة الهيئات الشرعية

يعتبر النظام المصرفي السوداني إسلاميا بالكامل الأمر الذي عزز الدور الفعال للهيئات الشرعية، ومن النماذج المطبقة للهيئات الشرعية في السودان نجد:

الجدول رقم (03): نماذج من الهيئات الشرعية في السودان

المؤسسة المالية	الهيئة الشرعية
البنك المركزي السودان	أنشئت الهيئة العليا للرقابة الشرعية ف 1992 بمعدل اجتماع واحد كل أسبوع وتتمثل اختصاصات الهيئة العليا للرقابة الشرعية في: - الاشتراك مع مسؤولي البنوك في وضع نماذج العقود والاتفاقيات لجميع معاملاتهم؛ - إبداء الرأي وتقديم المشورة حول ما يعرض عليها من البنوك ومراقبة عملياتها وتقديم المشورة الشرعية - إصدار فتاوى شرعية في المسائل التي يطلب منها ذلك؛ - مراجعة القوانين واللوائح التي يصدرها بنك السودان المركزي، وتنظم عمله وعمل باقي البنوك؛ - مساعدة أجهزة الرقابة الفنية في البنوك على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية
بنك التضامن الإسلامي الدولي	مهمتها الأساسية هي التأكد من أن جميع الأنشطة والمعاملات المالية تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية، وتتولى الهيئة الشرعية والمراقب الشرعي مايلي: - الرد على استفسارات مختلف المتعاملين مع البنك؛ -التدقيق الشرعي لجميع المنتجات الدالية التي يعرضها البنك ويقدمها من خلال الفحص والمراجعة وتدقيق مستنداتها، وكذا توضيح المخالفات الشرعية إن وجدت؛ -مراجعة شروط وأحكام المنتجات الدالية المحتملة للتقدم قبل عرضها على الهيئة الشرعية؛ -رفع التقارير الشرعية الدورية منها والسنوية إلى الهيئة الشرعية وإلى إدارة البنك؛ -المشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها البنك.
بنك فيصل الاسلامي السوداني	تم تأسيس أول هيئة سنة 1978 بمعدل عدد أعضاء 3 كحد أدنى و 7 أعضاء كحد أقصى، مهامها: - الاشتراك مع إدارة البنك في وضع نماذج للعقود والاتفاقيات؛ -إبداء الرأي الشرعي في المسائل التي تحيلها إدارة البنك إليها؛ -تقديم المشورة الشرعية الضرورية لإدارة البنك؛ -تقديم تقرير شرعي سنوي إلى الجمعية العامة للمساهمة متضمنا الرأي الشرعي حول مدى التزام البنك في معاملاته بأحكام الشريعة الاسلامية.
مصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية	حدد القانون المصرف في المادة 16 سنة 1996 هيئة الرقابة الشرعية ومهامها المتمثلة في: -مراقبة معاملات البنك والتأكد من توافقها مع أحكا الشريعة الإسلامية؛ -مشاركة الإدارة في وضع نماذج للعقود المنظمة لعمل البنك؛ -المساهمة في تدريب موظفي البنك؛ -رفع التقرير الشرعي لمجلس الإدارة؛ -إعداد تقرير يخص الموازنة السنوية للبنك.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد القادربادن، دورهيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الاسلامية في إدارة أصحاب المصلحة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 1017/2016، ص ص: 83-84

وبخصوص تعيين هيئة الرقابة الشرعية فيكون بالشكل التالي:

- يكون لكل مصرف هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء كحد ادني وخمسة كحد أعلى
- تصدر الهيئة تقريرا سنويا عن مدى شرعية نشاط المصرف.
- تكون مدة العضوية ثلاثة سنوات ولا يجوز للعضو أن يكون عضوا في أكثر من ثلاثة مصارف.

أما تعيين المراقب الشرعي فيكون بـ:

- ترشح هيئة الرقابة الشرعية المراقب ويتم اعتماده من قبل إدارة المصرف.
- يتبع المراقب فنيا للهيئة وإداريا لإدارة المصرف.

- يقوم المراقب بتفتيش أعمال المصرف من الناحية الشرعية ويقدم تقارير عن درجة التزام المصرف. (محمد الطيب، 2014، ص: 09)

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تتابع التزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العامة والخاصة بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وإصدار الفتاوى والأحكام فيما يعرض عليها من مشاكل ومنوط بها الاجتهاد لاستنباط الأحكام المستجدة فيما يتعلق بالاحتياجات الفقهية المستجدة في المعاملات المالية الإسلامية وتصدر فتاوى ومنشورات توضيحية تهدف إلى ضمان شرعية التعامل

وتنضبط حوكمة الهيئات الشرعية وأعمالها في المؤسسات المالية الإسلامية السودانية تحت مظلة الهيئة الشرعية العليا المركزية وبالتالي فان الضبط يصبح أكثر إلزامية وشفافية ومع إلزامية المعايير الدولية الإسلامية أصبحت الحوكمة بحسب ما هو وارد في معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي الملزمة والمطبقة

إلا انه لا توجد تعليمات أو دليل حوكمة مستقل من البنك المركزي أو توجيهات بهذا الخصوص على اعتبار أن النظام المالي الإسلامي في السودان قائم على أسس مستمدة من الشريعة الإسلامية، وهذه الأسس تشمل مبادئ الحوكمة وكل ما من شأنه أن يعزز الأمانة والنزاهة والشفافية والعدالة وهي من الأعمدة الرئيسية لنشأة الحوكمة، وبالتالي فان السودان تعتمد على متابعة ومراقبة التطبيق للتحقق من ذلك بالرجوع إلى التزامات معايير المؤسسات المالية الإسلامية الدولية فيها. (النوباني وصديقي، 2016، ص: 83)

وتجدر الاشارة إلى ان طبيعة النظام المالي في السودان فرضت نفسها وكانت من الدول السباقة لانشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية وبحكم الاقدمية فان توثيق هذه التجربة من قبل بنك الخرطوم المركزي اظهر عمق هذه التجربة وثرائها، كما تؤكد القوانين على الزامية تطبيق المعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالاشراف على المؤسسات المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

5. خاتمة:

تعبر الحوكمة الشرعية عن مجمل القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات المالية في المؤسسات المالية وذلك لتحقيق كفاءة الأداء وتنظيم العلاقات بين المساهمين وحفظ الحقوق وضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية عند القيام بالعمليات والمعاملات المالية. كما أن فعالية نظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية يتوقف على مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذا النظام

وبالتالي من الضرورة التوصية على مايلي:

- التأكيد على ضرورة استقلالية هيئات الرقابة الشرعية.
- العمل على تنظيم عمل هيئات الرقابة الشرعية؛
- تعيين هيئة الرقابة الشرعية وأعضاءها بناءا على شروط واضحة ومتفق عليها؛
- ضرورة تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة في المالية الإسلامية لتعميق مفهوم تطبيق الحوكمة في الهيئات الشرعية؛
- ضرورة بناء نماذج للحوكمة الشرعية والعمل على تعميمها وتطبيقها بأفضل الطرق.

6. قائمة المراجع:

1. Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
2. Oecd, 2004

3. بن عمارة نوال، العربي عطية، اليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، ص: 108.
4. بن عوالي محمد الشريف، مسؤوليات هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المعارف الاسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 73، 2018.
5. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011 .
6. حسين عبد المطلب الاسرج، دور ادوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها http://mpra.ub.uni-muenchen.de/53649/
7. خولة النوباني، عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية، دراسات الاسواق المالية الاسلامية، 2016
8. سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
9. عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، المجلة الاسلامية العالمية الماليزية، المجلد 15، العدد 1، 2018.
10. عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد الاول، المدرسة العليا للتجارة، 2006
11. عبد المنعم محمد الطيب، اليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014.
12. فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الاسلامية: عرض وتحليل، مجمع الفقه الاسلامي الدولي واسهاماته في الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية
13. المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات الدالية الإسلامية، كوالالمبور (ماليزيا)، ديسمبر 2009
14. محمود علي السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية المنظمة من طرف شركة دراية للاستشارات المالية الاسلامية، عمان، 2012
15. معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية.